



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد الخامس عشر  
يوليو 2020

إعداد:

د. هبة عبد المنعم د. محمد اسماعيل جمال قاسم

## تداعيات أزمة فيروس كورونا المُستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي

- تراجع متوقع لنشاط السياحة العالمي بما يتراوح بين 60 و80 في المائة في عام 2020 نتيجة جائحة فيروس كورونا المُستجد وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية.
- ارتفاع مساهمة قطاع السياحة إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2019 بحسب بيانات صندوق النقد العربي، والسعودية، والإمارات، ومصر أهم المقاصد السياحية وتسهم بنحو 59 في المائة من ناتج القطاع عربياً.
- تراجع نشاط السياحة يُعمق الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة في إحدى عشرة دولة عربية في عام 2020.
- قطاع السياحة داعم أساسي لجهود الحكومات العربية لحفز الناتج والتشغيل وقاطرة للتعافي الاقتصادي في الأجل المتوسط.
- الدول العربية مدعوة لقياس الأثر الكمي المتوقع لتأثر الأنشطة السياحية بالجائحة، وتبني خطط لإنعاش القطاع وبرامج لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة به، وتدابير صحية لإعادة تشغيل المنشآت السياحية.

### أهمية قطاع السياحة على المستوى العالمي

عمل جديدة يتم إضافتها على مستوى الاقتصاد العالمي. من جانب آخر، تمثل السياحة نحو 30 في المائة من صادرات الخدمات العالمية (1.5 تريليون دولار أمريكي)، وما يصل إلى 45 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في البلدان النامية<sup>2</sup>، مما يجعل القطاع داعماً رئيساً لجهود الحكومات على صعيد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل<sup>3</sup>.

عالمياً، يمثل نصيب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، حوالي 47 في المائة من ناتج قطاع السفر والسياحة على مستوى العالم. على مستوى الأنشطة المتضمنة في قطاع السياحة يعتبر نشاط السياحة الداخلية، أحد أهم عناصر الجذب السياحي في العديد من الدول وهو ما يستدل عليه من ارتفاع حصة السياحة الداخلية لتستأثر بنحو 71.2 في المائة من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي. وتمثل نسبة الإنفاق على السياحة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي حصة ملموسة في بعض الاقتصادات العالمية مثل فرنسا وإيطاليا، حيث ساهمت بحوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وأكثرها ديناميكية، فهو يمثل واحداً من أهم القطاعات التي تساهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتوفير النقد الأجنبي، وخلق فرص العمل وهو ما يجعل القطاع أحد أهم المحركات المساندة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما في العديد من الدول النامية.

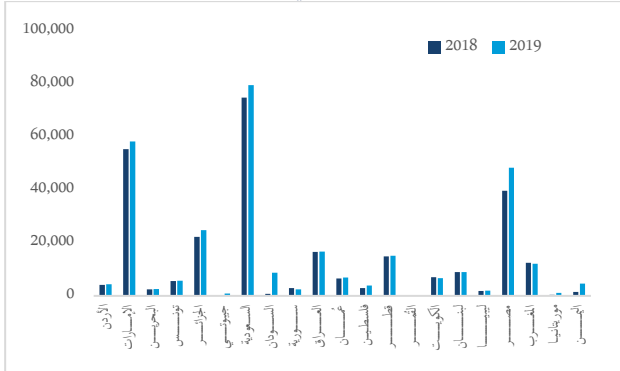
وفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية<sup>1</sup>، بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي العالمي حوالي 10.4 في المائة، تمثل نحو 9 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2019. فيما يتوقع ارتفاع مساهمة القطاع لتصل إلى حوالي 11.5 في المائة من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي، أي بما يعادل حوالي 13 تريليون دولار أمريكي في عام 2029. سجل قطاع السفر والسياحة نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2019، متجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي. كما كان القطاع مسؤولاً خلال السنوات الخمس الماضية، عن توفير واحدة من بين كل أربعة فرصة

<sup>3</sup> The World Travel & Tourism Council (WTTC), (2020). Available at: <https://wtcc.org/>.

<sup>1</sup> World Travel & Tourism Council, Economic Impact 2019.

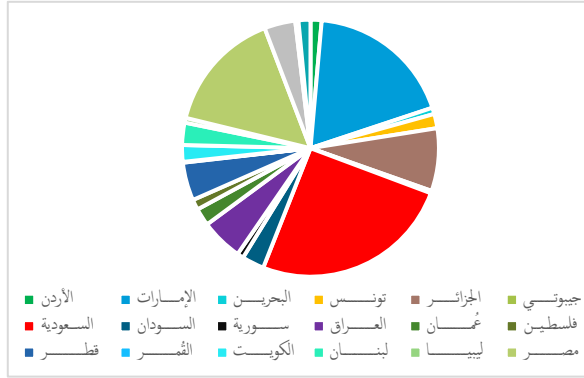
<sup>2</sup> World Tourism Organization, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package". Available at: [https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/COVID-19-Tourism-Recovery-TA-Package\\_8%20May-2020.pdf](https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/COVID-19-Tourism-Recovery-TA-Package_8%20May-2020.pdf).

شكل رقم (1)  
ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية  
(مليون دولار أمريكي) (2019)



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

شكل رقم (2)  
الأهمية النسبية لقطاعات السياحة في الدول العربية من مجمل  
ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية (2019)



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

فيما يتعلق بمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي على مستوى الدول العربية فقد بلغت نحو 11.4 في المائة، خلال عام 2019. ترتفع الأهمية النسبية للقطاع إلى ما يفوق 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي تعتبر وجهات سياحية عالمية مثل السعودية ومصر والإمارات وفلسطين، علاوة على تونس والمغرب.

خلال عام 2019. صاحب ذلك نمواً كبيراً في الإنفاق على السياحة الداخلية في الدولتين بنسبة 10 في المائة في إيطاليا، و7 في المائة في فرنسا خلال نفس العام.

من حيث العمالة، وفر القطاع حوالي 1.2 مليون فرصة عمل شهرياً مباشرة في جميع أنحاء العالم، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى 1.5 مليون وظيفة شهرياً أي ما نسبته 4.3 في المائة من إجمالي العمالة على مستوى العالم بحلول عام 2029<sup>(4)</sup>.

### أهمية قطاع السياحة على مستوى الدول العربية

ارتفع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلى 313.6 مليار دولار في عام 2019 مقابل 281.5 مليار دولار في عام 2018 مسجلاً بذلك زيادة قدرها 2.2 بالمائة مقارنة بعام 2018 وفق بيانات صندوق النقد العربي. سجل ناتج القطاع أعلى مستوى له في السعودية حيث بلغ 79.5 مليار دولار في عام 2019، يليها كل من الإمارات (58.2 مليار دولار)، ومصر (48.3 مليار دولار).

يُلاحظ أن عدد من الدول العربية قد شهدت ارتفاعاً ملموساً لناتج قطاع السياحة في عام 2019، جاء على رأسها مصر بارتفاع بلغ 22 في المائة. كما ارتفع ناتج القطاع بنسبة تراوحت بين 8 و9 في المائة في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي. استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعة حوالي 59 في المائة من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية، أي ما يعادل حوالي 186 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 170 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018.

على مستوى الدول الثلاث تبلغ الأهمية النسبية لقطاع السياحة السعودي نحو 25.3 في المائة من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية، تليها الإمارات مستأثرة بنحو 18.5 في المائة من ناتج القطاع عربياً، مع ظهور عدد من إمارات الدولة كواجهة سياحية مميزة عالمياً، ثم مصر بنحو 15.4 في المائة من مجمل ناتج القطاع على مستوى الدول العربية خلال عام 2019 في ظل الثقل الكبير لقطاع السياحة المصري وتعدد أنواع السياحة التي تشتهر بها واستثنائها بنحو ثلث آثار العالم<sup>(5)</sup>.

<sup>5</sup> States Information Service, Egyptian Cabinet, (2017). "Egypt and Tourist Destinations", available at: <https://sis.gov.eg/Story/116273?lang=en-us&lang=en-us>.

<sup>4</sup> المصدر: منظمة السياحة العالمية (2020)، قاعدة بيانات مجموعة البيانات الإحصائية للسياحة.

قطاع السياحة للخطر وسوف يمثل تحدياً أمام قدرة الدول النامية على دعم الناتج والتشغيل، وفقدان محتمل كبير للعائدات من النقد الأجنبي، وارتفاع العجزات في موازين المدفوعات، بما سوف ينعكس على قيمة عملات الدول التي تعتمد على قطاع السياحة مقابل العملات الدولية.

في هذا السياق، تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن تفشي فيروس كورونا يُهدد بفقدان ما يقارب حوالي 50 مليون وظيفة في قطاع السياحة، أي ما يعادل حوالي 12 - 14 في المائة من إجمالي العمالة في الدول التي يسهم فيها قطاع السياحة بجانب مهم من النشاط الاقتصادي. من المتوقع أن تكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أكثر الأقاليم تضرراً، حيث يتوقع أن ينخفض عدد السائحين في هذه البلدان بنسبة تتراوح بين نحو 9.0 و 12.0 في المائة بعام 2020.

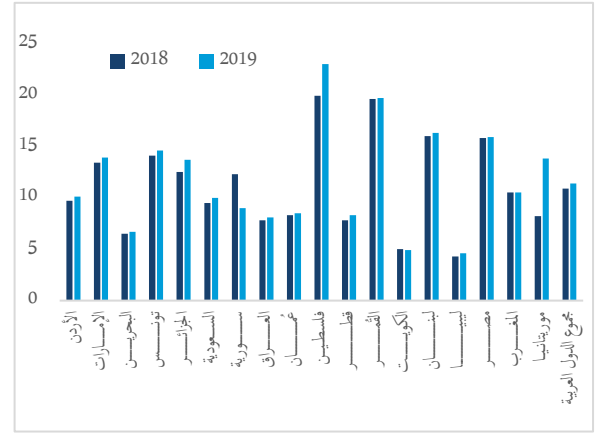
### انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاعات السياحة العربية والجهود التي تبنتها الحكومات العربية لدعم تعافي القطاع

كان لانتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات ملموسة على قطاعات السياحة في عدد من الدول العربية.

بالنسبة **للأردن**، وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة لدعم قطاع السياحة الذي يسهم بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أعلنت وزارة السياحة والآثار الأردنية عن تخصيص 10 ملايين دينار للحفاظ على المهن السياحية. كما تم إعفاء مالكي الشركات السياحية من الرسوم والغرامات المترتبة عند إجراء تجديد التراخيص للعام الحالي.

في **الإمارات**، التي ترتفع بها مساهمة قطاع السياحة إلى نحو 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة في خطوة تهدف إلى مساعدة الشركات المتضررة من فيروس كورونا (Covid-19) وفق حزمة تحفيز مالي ضخمة تم تبنيها، بقيمة 283.5 مليار درهم حتى تاريخه. ففي القطاع السياحي، تم تعليق الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه حتى نهاية العام الحالي، وإعفاء المركبات التجارية لهذه الشركات من رسوم التسجيل السنوية حتى نهاية هذا العام.

شكل رقم (3)  
مساهمة قطاع السياحة في الناتج في الدول العربية (%)  
(2019-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".

### تداعيات جائحة فيروس كوفيد 19 على قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

كما نتج عن جائحة كورونا تأثير حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22 في المائة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020. أدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، لا سيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم.

من المتوقع وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية التي تستند إلى ثلاث فرضيات محتملة لأثر الفيروس، تراجع ناتج قطاع السياحة بنسبة تتراوح ما بين 60 و 80 في المائة خلال عام 2020<sup>(6)</sup>. سوف يُعرض هذا التراجع الكبير وغير المسبوق الملايين من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في

<sup>6</sup> WTO, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package".

تاريخه، ركزت بإطارها على مساندة القطاع الخاص خاصة منه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والقطاعات عالية المخاطر مثل الضيافة والسياحة، بالإضافة إلى السماح بتأجيل ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ومدفوعات ضريبة الدخل لمدة ثلاثة أشهر.

في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020، سعت المملكة إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم قطاع السياحة، وتم في هذا الإطار عقد اجتماع استثنائي برئاسة المملكة، وحضور وزراء السياحة في مجموعة العشرين في شهر أبريل الماضي لمناقشة الآثار السلبية التي تعرض لها القطاع السياحي نتيجة الأزمة، وما يتطلبه إنعاش القطاع من توفير الإجراءات المناسبة لضمان سلامة السياح، والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية لدمج قطاع السفر والسياحة في برامج الإنعاش الاقتصادي.

في **فلسطين**، التي مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 23 في المائة في ظل ارتفاع الأهمية النسبية للسياحة الدينية بها، شهدت الأنشطة السياحية توقفاً خلال الربع الثاني من العام نتيجة جائحة كورونا المستجد. بناءً عليه، اهتمت مؤسسة النقد الفلسطينية بتقديم الدعم اللازم لتعافي الأنشطة الاقتصادية عبر عدد من التدابير من بينها تأجيل الأقساط الشهرية (الدورية) لكافة المقترضين لمدة أربعة أشهر، وللمقترضين من القطاع السياحي والفندقي لمدة ستة أشهر مع إمكانية تمديدتها، وعدم استيفاء أية رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة. علاوة على تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأوضاع الاقتصادية وتسهيل إجراءاتها.

أما في **مصر** التي ارتفعت فيها مساهمة قطاع السياحة بشكل ملموس خلال عام 2019 لتصل إلى نحو 15.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها نحو مليون عامل في قطاع السياحة، من المتوقع في حالة استمرار الأزمة لفترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر، تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بنسبة تتراوح بين 2.1 و4.78 بالمائة أي بما يقدر

كما قامت هيئة الضرائب الاتحادية بتمديد تاريخ الاستحقاق لتقديم الإقرارات الضريبية. كما قامت إمارة دبي بتخفيض "رسوم البلدية" المفروضة على مبيعات الفنادق من 7.0 بالمائة إلى 3.5 في المائة. كما تم تجميد "الرسوم" المفروضة على بيع التذاكر وإصدار التصاريح وغيرها من الرسوم الحكومية المتعلقة بالفعاليات الترفيهية والتجارية، و"تجميد" 2.5 في المائة من الرسوم المفروضة على جميع المنشآت العاملة في دبي.

إضافة إلى ذلك، قامت الإمارات بتقديم حزمة من الحوافز الاقتصادية لتعزيز السيولة، إضافة إلى بعض المبادرات التي تركز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إقراض الشركات المحلية، وتعليق رسوم التسجيل العقاري حتى نهاية عام 2020، وتخفيض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25 في المائة على العقود الجديدة، وإعفاء جميع المركبات من تعرفه الطرق حتى نهاية عام 2020.

في **تونس**، حيث يساهم قطاع السياحة بنحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أعلنت الحكومة مجموعة من الإجراءات المالية و الضريبية لمعالجة أثر عمليات الإغلاق وتقليل تأثيرها على الاقتصاد، ويبلغ إجمالي الدعم المعلن عنه 2.5 مليار دينار، لدعم القطاع الخاص والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تشمل الحزمة عدد من الإجراءات لدعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من القطاعات من بينها قطاع السياحة، بما يشمل إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وتيسير إجراءات استرداد الضريبة وتسريع السداد، وتأجيل دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من أول أبريل، علاوة على تأجيل مساهمة الشركات في الضمان الاجتماعي عن الربع الثاني من عام 2020 لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل سداد أقساط القروض البنكية والمؤسسات المالية لمدة ستة أشهر.

في **السعودية**، تأثر نشاط السياحة الذي يساهم بنحو 10 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق الذي شهدته المملكة خلال الربع الثاني من العام وتوقف أنشطة العمرة خلال الربع الثاني من العام والإعلان عن اقتصار موسم الحج على المقيمين داخل المملكة فقط، مما سيؤثر على عائدات الحج والعمرة خلال العام. في سياق جهودها لدعم التعافي الاقتصادي، قامت السلطات بتقديم دعم لجميع القطاعات الاقتصادية في سياق حزمة تحفيز مالي بقيمة تجاوزت 226 مليار ريال حتى

بحوالي 41 مليار جنيه مصري، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض دخول العديد من الأسر خاصة منها الفقيرة<sup>7</sup>.

فيما توقعت دراسة أخرى وفق ثلاث فرضيات محتملة لتطور الأزمة (تتمثل في الفرضية الأولى: استئناف تدريجي للنشاط السياحي في مصر بداية من شهر يونيو 2020، والفرضية الثانية: استئناف تدريجي للنشاط السياحي بداية من الربع الأخير من العام، والفرضية الثالثة: عدم استئناف النشاط السياحي خلال عام 2020 بسبب تفشي الفيروس) أن يؤدي ذلك إلى تراجع متوقع للإيرادات السياحية بنسبة تتراوح ما بين 75 و100 في المائة<sup>8</sup>.

من جانب آخر، يُشار أيضاً إلى أن قطاع السياحة المصري قد تأثر كذلك جراء خسارة عائدات مهمة كان من المتوقع الحصول عليها خلال عام 2020 في ظل خطط الحكومة السابقة لافتتاح المتحف المصري الكبير العام الجاري، الذي من المتوقع أن يستقطب نحو 5 ملايين زائر سنوياً كونه يُمثل أكبر متحف حُصص لحضارة واحدة على مستوى العالم.

مع انتشار الفيروس اتخذت الحكومة المصرية، العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف العبء الناتج عن أثر تفشي فيروس كورونا، وخاصة قطاع السياحة، نتيجة إلغاء الحجوزات الخاصة بالأفواج السياحية الوافدة إلى مصر. في ضوء ما سبق، تبنت مصر حزمة تحفيز مالي بقيمة 100 مليار جنيه مصري حتى تاريخه للحد من أثر الفيروس على الاقتصاد المصري. إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية لصالح الشركات الإنتاجية والسياحية، وخفض أسعار الفائدة، وتقديم دعم لصالح العمالة الموسمية من بينها تلك العاملة في قطاع السياحة، من خلال تخصيص تحويل شهري، لتلك العمالة يقدر بحوالي 500 جنيه مصري شهرياً، ولمدة 3 أشهر من خلال صندوق إعانة الطوارئ للعاملين في قطاع السياحة الذي يعتبر من أكثر القطاعات المتضررة.

علاوة على ما سبق ولمساندة قطاع السياحة ودعم المنشآت السياحية، تبنى البنك المركزي المصري أكبر مبادرة تمويلية لدعم قطاع السياحة، توجه لصالح تطوير وتجديد المنشآت السياحية. يتم في إطار المبادرة إسقاط الفوائد عن المتعثرين في القطاع قبل عام 2011 وتجديد مبادرة السياحة الحالية

لمدة عام إضافي تنتهي في ديسمبر المقبل. تستفيد شركات السياحة من المبادرة وفقاً لعدد من الشروط من بينها أن يكون الغرض من التمويل إجراء عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي. كما قام البنك المركزي كذلك بتخفيض سعر الفائدة التفضيلي على القروض المقدمة للسياحة من 10 إلى 5 في المائة، والإعلان عن ضمان حكومي بقيمة 3 مليارات جنيه على القروض الميسرة الموجهة لقطاع السياحة.

من جانب آخر، تم تبني عدد من التدابير لتنشيط السياحة الوافدة إلى مصر من بينها قيام الجهات المختصة في مصر بالموافقة على مد فترة الإقامة المسموح بها على التأشيرة واستحداث تأشيرة جديدة صلاحيتها خمس سنوات يُسمح خلالها بالزيارة لمدة لا تتعدى 90 يوماً في كل مرة دخول، على أن يقتصر الحصول على هذه التأشيرة من خلال قنصليات مصر في الخارج أو من خلال بوابة التأشيرة الإلكترونية.

**المغرب،** يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة من أزمة تفشي وباء كورونا، وهو ما سيؤثر على مستويات الناتج في المملكة خلال العام، حيث يسهم القطاع بنحو 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما سينعكس على مستويات التشغيل في القطاع. في إطار احتواء أثر هذه الصدمة على قطاع السياحة والنقل الجوي صادق البرلمان المغربي على خطة تتعلق بهذا القطاع من خلال تعويض مالي (وصل دين) للزبائن وتقديم اقتراح خدمة مماثلة، دون زيادة في السعر، أو بدل تعويض مالي. كما اتخذت المملكة عدداً من التدابير لإنعاش القطاع السياحي، من ضمنها تطوير منصة رقمية لتعزيز قدرات المهنيين السياحيين واعتماد قانون يتعلق بعقود السفر والإقامة السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، يهدف إلى تخفيف الضغوطات المالية على مقدمي الخدمات، بالإضافة إلى إعداد دليل حول الإجراءات الصحية المعتمدة من طرف الشركات السياحية المغربية، وكذلك مجموعة من التوصيات حول السلامة الصحية، كلاهما موجه لكافة المهنيين في القطاع السياحي بالمغرب، علماً أن إجراءات أخرى في طور الدراسة، وهي تخص الجوانب المالية والاجتماعية وحوكمة القطاع.

<sup>8</sup> معهد التخطيط القومي (2020). جمهورية مصر العربية، "تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

<sup>7</sup> IFPRI's Development Strategy and Governance Division, "ECONOMIC IMPACT OF COVID-19 ON TOURISM AND REMITTANCES: INSIGHTS FROM EGYPT", 12 April 2020.

جدول رقم (1)  
الفرضيات المحتملة لتعافي قطاع السياحة والسفر العربي  
وعودته إلى المستويات المسجلة عام 2019

التاريخ المتوقع للتعافي	الفرضيات	- الأسس التي تستند إليها التوقعات
2023.	"فرضية التعافي السريع"	- انتعاش سريع للاقتصاد العالمي. - اعتماد إجراءات صحية متناغمة. - توفر لقاح بنهاية الربع الثالث من عام 2021. - عودة سريعة لمستويات ثقة المسافرين.
2024.	"فرضية التعافي الواسطي"	- تعافي اقتصادي بوتيرة ثابتة. - تنسيق الدول لجانب من إجراءاتها الصحية مع الدول الأخرى. - توفر لقاح بعد 18 شهراً. - استعادة جانب من ثقة المسافرين.
2026.	"فرضية التعافي البطيء"	- انتعاش بطيء للاقتصاد العالمي. - اعتماد إجراءات صحية غير متناغمة. - توفر لقاح مطلع الربع الأول من عام 2022. - ضعف مستويات ثقة المسافرين.

المصدر: المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، (2020). "دراسة تحليلية مشتركة حول الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا - كوفيد19".

تفرض طول فترة التعافي المتوقع لقطاع السياحة العربي بعض الانعكاسات على صعيد السياسات بالنسبة لصناع القرار في الدول العربية، حيث لا بد وأن تتمحور التدخلات الحكومية حول صياغة خطط عاجلة لدعم تعافي المنشآت العاملة في القطاع لتمكينها من تجاوز آثار الأزمة ومعاودة النشاط والمحافظة على العمالة التي توظفها. تتضمن الخطط المقترحة عدد من السياسات من بينها:

#### تقييم الأثر الكمي لأزمة فيروس كورونا على قطاعات السياحة العربية

من الأهمية بمكان العمل على تقييم الأثر الكمي لجائحة فيروس كورونا على قطاعات السياحة العربية سواءً من حيث الأثر المحتمل على ناتج القطاع وعلى العمالة وكذلك الفترة المتوقعة لبدء تعافي القطاع والعلاقات الارتباطية الأفقية والرأسية ما بين قطاعات السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. هذه التقديرات تعتبر نقطة الانطلاق التي من شأنها مساعدة الحكومات على بلورة تدخلات موجهة بالأساس إلى الأنشطة والشركات الأكثر حاجة للدعم.

لبنان، يعتبر قطاع السياحة في لبنان من أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي حيث يساهم بنحو 16.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تأثر القطاع السياحي في لبنان في عام 2020 بعدد من الصدمات سواءً فيما يتعلق بأثر جائحة كورونا أو أثر التطورات الاقتصادية التي عرفها لبنان خلال العام الجاري والتي انعكست على مستويات النشاط الاقتصادي في عدد كبير من القطاعات. بهدف تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية، أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية بفائدة صفرية وبدون رسوم للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ولكنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، ومقابلة النفقات التشغيلية، أو عدم القدرة على دفع رواتب موظفيهم خلال مارس، وأبريل، ومايو 2020 نتيجة لتوقف النشاط بسبب فيروس كورونا ومن أهمها تلك العاملة في قطاع السياحة. على أن يتم منح هذه القروض بغض النظر عن السقوف المحددة لكل عميل، ويتم تسديدها خلال خمس سنوات بداية من شهر يونيو من عام 2020.

#### سياسات دعم تعافي قطاع السياحة في الدول العربية

من المتوقع أن تمتد فترة تعافي قطاع السياحة والسفر وعودته إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ست سنوات، وفق تقديرات المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي. يعتمد طول فترة التعافي المتوقعة على عدد من العوامل من أهمها سرعة تعافي الاقتصاد العالمي، ومدى التنسيق ما بين دول العالم فيما يتعلق بتبني إجراءات صحية متناغمة، والفترة المتوقعة للوصول إلى لقاح، ومستويات عودة ثقة المسافرين. بناءً عليه، من المتوقع وفق فرضية "التعافي السريع" عودة نشاط قطاع السياحة والسفر في الدول العربية إلى المستويات المسجلة في عام 2019 خلال عام 2023، فيما يتوقع وفق فرضيتي "التعافي الواسطي"، و"التعافي البطيء"، امتداد الفترة اللازمة لتعافي القطاع إلى عامي 2024، و2026<sup>(9)</sup>.

<sup>9</sup> المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، (2020). "دراسة تحليلية مشتركة حول الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا - كوفيد19".

## تشجيع السياحة الداخلية

تعتمد عدد من الدول العربية على نشاط السياحة الداخلية الذي يسهم بجانب كبير من إيرادات السياحة من أهم هذه الدول مصر وتونس والسعودية وفلسطين. في هذا السياق من الضروري أن تتضمن خطط الإنعاش الترويج للسياحة الداخلية من خلال خطط تسويقية تشجع المواطنين على قضاء العطلات في المدن السياحية العربية من خلال تخفيضات سعرية وحزم جاذبة من الأنشطة والبرامج السياحية.

يلاحظ توجه عدد من الدول العربية مؤخراً لتكثيف جهودها في هذا السياق. ففي **السعودية**، أعلنت وزارة السياحة عن إطلاق موسم صيف السعودية "تنفس"، ذلك في الفترة من 25 يونيو إلى 30 سبتمبر 2020، ليستمتع من خلالها كافة أفراد العائلة، وكذلك الأفراد والمجموعات، باكتشاف الطبيعة الساحرة، والتنوع المناخي، والعمق التاريخي، والثقافة السعودية الأصيلة في عشر وجهات سياحية<sup>10</sup>. كما تعتمد وزارة السياحة **الفلسطينية** خططاً لتنشيط السياحة الداخلية في مدينة غزة التي شهدت الأعوام الثلاثة الماضية مرحلة نهوض سياحي غير مسبوق، حيث تم إنشاء وافتتاح أكثر من 119 منشأة سياحية موزعة ما بين منتجعات سياحية وفنادق وحدائق حيوان ومدن ملاهي ومطاعم. ولأهمية المنتج المحلي، عملت الوزارة على المشاركة وتنظيم معارض للمنتجات الوطنية بهدف إبراز وتسليط الضوء على الصناعات السياحية المتميزة في غزة التي تشكل الهوية الفلسطينية وإضفاء الطابع السياحي عليها وجعلها علامة مميزة لغزة سياحياً.

## دعم الأجور والنفقات التشغيلية

تعتبر صعوبات الوفاء بالأجور وغيرها من النفقات التشغيلية الأخرى أهم تحدي يواجه المنشآت السياحية. بناءً عليه، من المهم وجود خطوط تمويل مدعمة توجه بشكل أساسي إلى تمكين المنشآت السياحية من سداد الأجور وتمويل رأس المال العامل وغيرها من البنود التشغيلية الأخرى، وهو ما يُمكن أن يتم من خلال التمويل منخفض الكلفة الموجه من البنوك لهذه المشروعات، الذي يستلزم أن يوجه بشكل

أساسي لسداد النفقات التشغيلية. في هذا السياق، تلعب البنوك المركزية دوراً كبيراً في تشجيع هذا النوع من أنواع التمويل من خلال منح حوافز للبنوك بحسب القروض الميسرة التي تمنحها لقروض تشغيل القطاع السياحي.

## تشجيع نفاذ القطاع إلى التمويل الميسر

استناداً إلى طول الفترة المتوقعة للتعافي، سوف يتعين على الحكومات ضمان قدرة المشروعات السياحية على الوفاء بالتزاماتها التشغيلية والإبقاء على العمالة المتواجدة لديها لأطول فترة ممكنة وفق تقديرات الأثر الكمي السابق الإشارة إليه. يستلزم هذا الأمر خطوط تمويل ميسرة موجهة إلى توفير القروض الميسرة إلى قطاع السياحة مع فترات سماح تتناسب مع فترة التعافي المتوقع، وفترات سداد ممتدة حتى تستطيع تلك المنشآت البقاء في السوق ومواجهة التزاماتها المادية. في هذا السياق، من المهم كذلك وجود ضمانات حكومية لقروض البنوك متوسطة الأجل الموجهة إلى تسهيل تعافي المنشآت السياحية بأسعار فائدة مخفضة.

## استعادة ثقة السائحين

يعتبر سعي البلدان العربية إلى استعادة ثقة السائحين من بين أهم عوامل دعم تعافي نشاط قطاع السياحة، وهو ما يتطلب توفير أعلى المعايير الصحية للسفر والسياحة، والتركيز على تبني ترتيبات صحية للسياحة الآمنة وفق التدابير الصحية ومعايير السلامة الاحترازية التي تتوافق مع أفضل الممارسات والتجارب الدولية. بحيث تعتمد العودة التدريجية للنشاط في كل دولة على مدى نجاح المنشآت السياحية في الالتزام بهذه الترتيبات الصحية كحافز لها للمزيد من الالتزام بتلك الاشتراطات الصحية لجذب المزيد من السائحين.

## برامج لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تستقطب العديد من العمالة، حيث يساهم في خلق فرص عمل مباشرة في الأنشطة السياحية (الفنادق والمؤسسات المماثلة وخدمات الإقامة الأخرى)، وكذلك فرص عمل غير مباشرة في الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة أو تلك المساندة لقطاع السياحة (من بينها على سبيل المثال صناعة الأغذية

<sup>10</sup> وزارة السياحة، (2020). المملكة العربية السعودية، "الهيئة السعودية للسياحة تعلن إطلاق موسم صيف السعودية "تنفس"، متاح من خلال الرابط:

<https://mt.gov.sa/MediaCenter/News/MainNews/Pages/a-m-1-24-6-20.aspx>

الاقتصادية، تم السماح للفنادق الحاصلة على شهادة السلامة الصحية المعتمدة بالعمل بنسبة 50 في المائة من الطاقة الاستيعابية لها بداية من شهر يونيو، وذلك وفقاً لاشتراطات السلامة الصحية الصادرة من وزارة السياحة والآثار، والمعتمدة من مجلس الوزراء، وفقاً لمعايير السلامة الصحية العالمية، مقارنة بالنسبة السابقة المسموح بها البالغة 25 في المائة.

كما تسعى الحكومة التونسية إلى إنفاذ الموسم السياحي والتقليل من حجم تراجع الإيرادات السياحية الناتج عن الجائحة من خلال فرض تدابير صحية وقائية. حيث أعلنت وزارة السياحة التونسية في شهر مايو من عام 2020 عن بدء العمل بـ"الترتيبات الصحية الخاصة بالقطاع السياحي" في إطار الاستعداد لفتح المؤسسات السياحية واستعادة نشاطها بداية من شهر يونيو 2020. تركز الترتيبات الصحية على إجراءات الوقاية والتعقيم والتباعد الاجتماعي وحسن استقبال السائحين بالمنشآت السياحية والوحدات الفندقية والمطاعم السياحية لضمان ظروف إقامة جيدة للسائح والوافدين. تأتي هذه الترتيبات الصحية في أعقاب تحسن في الوضع الوبائي في تونس خلال الأسابيع الأخيرة.

كما تسعى عدد من الدول العربية للتعاون مع بعض الشركاء الدوليين لتطبيق الترتيبات الصحية لقطاع السياحة على غرار التعاون القائم ما بين وزارة السياحة في فلسطين والوكالة الألمانية للتنمية لتطوير السياحة الفلسطينية من خلال وضع معايير وترتيبات صحية جديدة لقطاع السياحة في فلسطين لمرحلة ما بعد COVID-19.

يركز هذا التعاون على إعداد ترتيبات صحية ووقائية بمعايير عالمية، والقيام بحملة ترويجية تهدف إلى استعادة ثقة السياح حول العالم بفلسطين كوجهة آمنة ومسؤولة، بالإضافة إلى تدريب العاملين في القطاع السياحي لتعزيز قدرتهم على تطبيق ترتيبات صحية ضمن المعايير العالمية، على أن يتم إطلاق حملة تسويق وترويج عالمية لنشر المعايير والترتيبات الصحية.

والمشروبات، ونقل الركاب ووكالات السفر، وأنشطة خدمات الحجز الأخرى، وغيرها من الأنشطة الأخرى) وغالبيتها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل، 80 في المائة من القطاع<sup>(11)</sup>.

استناداً إلى ما سبق، يعتبر التوجه نحو التركيز على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة أحد أهم سياسات دعم التعافي الاقتصادي في الدول العربية لما له من أثر على مستويات الناتج والتشغيل. بناءً عليه، لا بد من أن تركز تدخلات وزارات السياحة والجهات المعنية في الدول العربية على صياغة سياسات من شأنها الإبقاء على فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بقطاع السياحة من خلال عدد كبير من الحوافز من بينها إعفائها من الرسوم والضرائب خلال الفترة اللازمة لتعافي القطاع وبمحتى تتناسب هذه الحوافز مع عدد العمالة التي توظفها هذه المنشآت. كما يتعين أن تركز تدخلات البنوك المركزية على حث البنوك على التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدولة بشكل عام وقطاع السياحة بشكل خاص من خلال خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذه القروض في إطار كفاية رأس المال.

### تبني ترتيبات صحية لإعادة تشغيل المنشآت السياحية

مع اتجاه الحكومات تدريجياً إلى التخفيف الكلي أو الجزئي لحالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، أصبح من الضروري التوجه إلى عودة النشاط التدريجي لقطاع السياحة وفقاً لترتيبات صحية ووقائية تضمن عودة تدريجية للأنشطة السياحية وفي نفس الوقت تدابير من شأنها احتواء المخاطر الصحية التي قد تنتج عن ذلك، بالتالي التخفيف من الأثر السلبي لتراجع الإيرادات السياحية.

في هذا السياق، من المهم كذلك أن تتناسب إجراءات الحجر الصحي مع مستوى انتشار المرض ومدى نجاح الحكومات في احتوائه حتى لا تؤثر إجراءات الحجر الصحي على التعافي التدريجي لقطاعات السياحة. بالتالي، يتوقع من الدول العربية التي نجحت في احتواء الفيروس إلغاء إجراءات الحجر الصحي للسائحين المتدفقين إلى بلادهم.

في هذا السياق، توجه عدد من الحكومات العربية إلى تبني ترتيبات صحية لدعم التعافي التدريجي لقطاع السياحة. فمع بدء تبني الحكومة المصرية لسياسة إعادة فتح القطاعات

<sup>11</sup> UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.



للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني  
لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

صدر من هذه السلسلة:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعالم في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020).
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).

#### قائمة المصادر باللغة العربية:

- المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، (2020). "دراسة تحليلية مشتركة حول الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا - كوفيد19".
- صندوق النقد العربي (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية".
- معهد التخطيط القومي (2020). جمهورية مصر العربية، "تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- منظمة السياحة العالمية (2020)، قاعدة بيانات مجموعة البيانات الإحصائية للسياحة.
- وزارة السياحة، (2020). المملكة العربية السعودية، "الهيئة السعودية للسياحة تعلن إطلاق موسم صيف السعودية "تنفّس"، متاح من خلال الرابط:  
<https://mt.gov.sa/MediaCenter/News/MainNews/Pages/a-m-1-24-6-20.aspx>

#### قائمة المصادر باللغة الإنجليزية:

- IFPRI's Development Strategy and Governance Division, "Economic Impact of Covid-19 On Tourism and Remittances: Insights From Egypt", 12 April 2020.
- The World Travel & Tourism Council (WTTTC), (2020). Available at: <https://wttc.org/>.
- World Travel & Tourism Council, "Economic Impact 2019".
- World Tourism Organization, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package". Available at: [https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/COVID-19-Tourism-Recovery-TA-Package\\_8%20May-2020.pdf](https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-05/COVID-19-Tourism-Recovery-TA-Package_8%20May-2020.pdf).
- World Tourism Organization, (2020). "COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package".
- States Information Service, Egyptian Cabinet, (2017). "Egypt and Tourist Destinations", available at: <https://sis.gov.eg/Story/116273?lang=en-us&lang=en-us>.
- UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.